إشكالية الهجرة غير الشرعية في مفهوم الأمن بالمتوسط بين معايير حقوق الإنسان والواقع الصادم

د. حمودة المختار سالم
جامعة الزنتان

ملخَّص:

تعد الهجرة غير الشرعية أحد أهم المواضيع المعنية بالبحث والدراسة؛ لارتباطها بالتطورات التي عرفها النظام الدولي، والتي مست بنيته الأساسية وما صاحب ذلك من تطورات في طبيعة أداء المؤسسات الدولية، وتوظيفها لخدمة هذا النظام الدولي الجديد، ومن هنا برزت أساليب عدَّة لمواجهة هذه الظاهرة، ولعل أهمها المقاربة الأمنية في تناقض مع ما ارتكز عليه هذا النظام من مبادئ وحقوق للإنسان يجب حمايتها وأجاز حتى التدخل العسكري الدولي لأجلها.

وتستعرض هذه الدراسة ارتباط الهجرة غير الشرعية بالأمن في المتوسط وطغيان المقاربة الأمنية على سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة هذه الظاهرة وتوظيف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية ضمن هذه المقاربة بعيداً عن شعارات حرية الإنسان وحقوقه الأساسية التي كفلتها الوثائق والعهود الدولية والإقليمية، وانعكاس ذلك على دول شرق وجنوب المتوسط وما جاورها من دول، والتي فرضت عليها مكافحة هذه الهجرة خارج الحدود الأوروبية وفقدانها لأبسط المقومات لذلك في غياب اتفاقية دولية تختص بتنظيم الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، مبادئ حقوق الإنسان، حوض البحر المتوسط، المقاربة الأمنية.

Summary

Illegal immigration is one of the most important topics concerned with research and study because it is related to the developments in the international system that affected its infrastructure and the accompanying developments in the nature of the performance of international institutions and their employment to serve this new international order. It contradicts the principles and human rights on which this system is based, which must be protected, and even international military intervention is permitted for them.

This study reviews the link between illegal immigration and security in the Mediterranean and the tyranny of the security approach over the policies of the European Union to confront this phenomenon and the use of diplomatic and economic tools within this approach away from the slogans of human freedom and basic rights guaranteed by international and regional documents and covenants, and its reflection on the countries of the eastern and southern Mediterranean and their neighbors from Countries that have been forced to combat this immigration outside European borders have lost the most basic elements of that, in the absence of an international agreement dealing with the regulation of illegal immigration.

Keywords: illegal immigration, human rights principles, Mediterranean basin, security approach.

مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية أفرزتها طبيعة النظام الدولي الذي عرف تطوراً هيكلياً في بنيته من ثمانينات القرن الماضي، وبرزت كظاهرة عالمية عقب الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة لوقف تدفق المهاجرين النظاميين ووضع قيود أمام حركة تنقلهم لها نتيجة عدَّة معطيات، لعل أهمها ازدياد بؤر التوتر والنزاعات والحروب الأهلية في دول عديدة من أفريقيا وآسيا، وأحداث11 سبتمبر 2001 وما نتج عنها من تبنِّي الولايات المتحدة الأمريكية ومعها أوروبا وغيرها من الدول سياسة مكافحة الإرهاب، وتدويل هذا المفهوم، وقد اكتسبت هذه الظاهرة أهمية خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ نظراً لأهميته الجيوستراتيجية في بنيته الجيوسياسية، حيث يطل على شواطئه 24 دولة وكيان سياسي، دول أوروبا من الشمال والغرب وأفريقيا من الجنوب، وآسيا من الشرق،

تتحكَّم في جغرافيته عدَّة مضايق استراتيجية، فمضيق جبل طارق يفصل بين أوروبا وأفريقيا بمسافة14 كيلو متر، ويفصل مضيق الدردنيل آسيا عن أوروبا بعرض لا يتجاوز1.2 كيلو متر، وتفصل قناة السويس أفريقيا عن آسيا وتربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وعلى ضفافه تلك تدور الصراعات والنزاعات من أجل الاستحواذ على مصادر الطاقة، ومن أجل سعي دوله للعب أدوار إقليمية فاعلة في تشكيل العلاقات الدولية التي ظل هذا الحوض ومنذ القدم مسرحاً لها ولا يزال.

وارتبط مفهوم الهجرة غير الشرعية بالأمن في المتوسط نظراً لازدياد نشاطات شبكات تهريب البشر والاتجار بهم، وانتشار الجريمة المنظَّمة وتسلل الإرهابيين المتطرِّفين تحت ستار الهجرة إلى أوروبا، صاحبه انفلات أمني في شرق وجنوب المتوسط، وما جاوره من دول تشهد صراعات ونزاعات وعدم استقرار ونزوح ولجوء وهجرة كانت أوروبا مقصدها الرئيسي؛ طمعاً بحلم الحرية والديمقراطية، تلك الشعارات التي طالما استخدمتها أوروبا ذريعة للتدخُّل في الشأن الداخلي لهذه الدول وممارسة الضغوط عليها للالتزام بها، واعتبارها شرطاً لأي مساعدات اقتصادية تقدَّم لها.

من هنا تأتي هذه الدراسة لتبحث في علاقة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمن في المتوسط، والذي يعيش حالة تناقض بين ضفتي الشمالية حيث أوروبا المستقرة المتقدِّمة، وبين ضفتيه الشرقية والجنوبية حيث دول تعاني من الفقر والتخلُّف وعدم الاستقرار، ممَّا أفرز مفارقة في طبيعة العلاقات القائمة بين الطرفين وجعل لكل طرف منظوره في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما يعانيه المهاجرون غير الشرعيين من ظروف إنسانية سيئة تصحب رحلاتهم المحفوفة بالمخاطر والكوارث في البحر المتوسط.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنَّها تتناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعد أحد الأخطار التي يشهدها العالم، وبخاصة في حوض المتوسط، وكانت ولا تزال مجالاً للبحث من العديد من المهتمين والخبراء والمنظمات، تناولها كل من جانب أو منظور، وجاء تناولنا لها من جانب نراه مهماً في ظل التطور التي تشهده هذه الظاهرة وتزايد أعداد المهاجرين، وبالتالي تزايد الأخطار المهددة لحياتهم، الأمر الذي يطال أبسط حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومراعاة آدميته في تعامل دول المصدر، أو العبور أو دول الاستقبال معهم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ماهية الهجرة غير الشرعية؛ كونها ظاهرة ارتبطت بما شهده النظام السياسي الدولي من تغيرات طالت بنيته ومؤسساته، وتوضيح كيف اصطدمت الشعارات التي تبنَّتها القوة المؤثرة والأمم المتحدة، وبخاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وصونها، بل واتخاذ إجراءات تخل ذات طابع عسكري من أجلها، كيف اصطدمت بواقع مناقض لها من حيث سياسات هذه القوة تجاه مكافحة الهجرة غير الشرعية.

إشكالية الدراسة:

تطرح الدراسة إشكالية مفادها: إلى أي مدى استطاعت أوروبا الموائمة بين القيم والمبادئ التي تنادي بها؟ وإجراءاتها المتبعة لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟ وهل نجحت المقاربة الأمنية الأوروبية في احتواء هذه الظاهرة والسيطرة عليها؟ وآثار هذه السياسات الأوروبية على دول الضفة الشرقية والجنوبية للمتوسط.

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات صيغت الفرضيات الآتية:

1- ارتباط الهجرة بمصالح الدول الأوروبية، فمتى كانت في حاجة لها سهلت الإجراءات وشجَّعتها، وبمجرَّد استغنائها عنها تلجأ إلى فرض القيود عليها ومنعها بل ومحاربتها.
2- الشعارات التي نادت بها أوروبا بضرورة قيام أنظمة ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لم تصمد كثيراً أمام تدفقات الهجرة غير الشرعية، واتضح الوجه الحقيقي لأوروبا القائم على مصالحها أولاً وأخيراً.
3- إخفاق المقاربة الأمنية الأوروبية في تعاملها مع الهجرة غير الشرعية في الحد من موجات الهجرة والقضاء عليها.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل طبيعة هذه الظاهرة في علاقتها بمفهوم الأمن في المتوسط، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتبيان تطورها عبر مراحل زمنية مختلفة.

تقسيمات الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية والأمن.

المحور الثاني: الهجرة غير الشرعية ومعايير حقوق الإنسان.

المحور الثالث: الهجرة غير الشرعية في مقاربة الأمن بالمتوسط.

أولاً: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية والأمن:

نستعرض في هذا القسم لدراسة بعض المفاهيم حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في علاقتها بالأمن، بعيداً عن الخوض في استعراض مفهوم الهجرة بشكل عام والتطور التاريخي لها، والذي تناولته الكثير من الدراسات البحثية التي اهتمت بموضوع الهجرة، والتطرُّق إلى مفهوم الأمن بمعناه الواسع وارتباطه بهذه الظاهرة في تفسيرها وآليات مواجهتها:

1- الهجرة غير الشرعية: المفهوم– الأسباب– التداعيات:

لازمت ظاهرة الهجرة حركة البشرية منذ الأزل، وتعد ظاهرة إنسانية طبيعية في حياة المجتمعات البشرية بحثاً عن أسباب الحياة والبقاء، فلم تكن هناك حدود سياسية تقف عائقاً أمام حركتهم، وهي بذلك لم تكن سلوكاً سلبياً يؤثر على المجتمعات البشرية، ولم تعرف اتجاهاً معيناً، فهي تارةً من الشرق إلى الغرب، وأخرى من الشمال إلى الجنوب، وفي كثير من الأحيان تدفعها الضرورة، أي البحث عن مكان أفضل للعيش.

ومع تطور الحضارة البشرية التي أفضت إلى قيام امبراطوريات بداية وصولاً إلى الدولة الحديثة بمفهومها الحالي القائم على السيادة، وما أنتجته من إجراءات خاصة بتنظيم حركة تنقل أفراد منها وإليها، تغير مفهوم الهجرة وبرزت القيود المحددة لها، وتعدَّدت أنواعها من هجره قانونية خاضعة لإجراءات تنظمها، إلى هجرة غير قانونية أو سرية أو غير شرعية، وهي مجال دراستنا هذه.

مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا الشائكة والراهنة التي أصبحت محل اهتمام بالغ من المجتمع الدولي، والدول التي تمثل مصدراً للمهاجرين والدول التي تستقبلهم ودول العبور transit migration ، باتجاه دول أخرى بحثاً عن فرص أفضل للعيش، ذلك عبر التسلل من الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير شرعية، (زروق العربي :2014)([1])

عرَّفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة غير الشرعية (بأنَّها التنقل العابر للحدود الدولية أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة)، وتعني خروج المهاجر من إقليمه من منافذ غير شرعية أو من منافذ شرعية باستخدام مستندات ووثائق مزوَّرة، وهي بالتالي تواجد المهاجر على أراضي دولة ما دون موافقتها أيًّا كانت وسيلة خروجه من بلدة ودخوله لهذه البلد (بن عمر عبد المنير: 2019: 65) .

ورغم تعدد مسمياتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، الهجرة غير الشرعية، إلا أنَّها مسميات لمفهوم واحد هو إطار شامل لكل هذه الحالات، والتي تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان لآخر بطريقة سرية مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دولياً، ويعد مهاجراً غير شرعي كل من : المهاجر الذي دخل إلى دولة ما بطريقة قانونية ويحمل إقامة لكنَّه يمارس أعمال بطريقة غير قانونية باعتبار إقامته لا تسمح له بالعمل.

أ- المهاجر الذي دخل بطريقة قانونية لدولة ما وأصبحت إقامته غير صالحة ويظل مقيماً بها.

ب- المهاجر الذي دخل بطريقة سرية ولا يحمل وثيقة إقامة، ويمارس نشاطات بطريقة غير قانونية عبر طرق ووسائل شتَّى لعل أهمها القوارب الصغيرة وما يصاحبها من مخاطر الغرق والاعتقال والحبس والعذاب الجسدي والنفسي.(فاطمة ابشر : 2020: 15) .

ورغم أنَّه الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عالمية، إلا أنَّها اكتسبت أهمية خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظراً للضخ الإعلامي المصاحب لها وإبرازها كظاهرة

مهدِّدة للأمن في المتوسط، الذي يعد أمنه من أمن العالم عبر التاريخ، فدائماً ما يشهد صراع القوة العظمى، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذه الظاهرة في حوض المتوسط رغم أنّها تأتي بحجم أقل من تدفقات الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والهجرة داخل أفريقيا.

- أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط :

لابد من الإشارة إلى أنَّ بروز الهجرة غير الشرعية كظاهرة مهدِّدة للأمن ارتبط بتطور الهجرة عبر مراحل زمنية مختلفة، فمن الهجرة القانونية التي شجعتها الدول الاستعمارية لتسخير المهاجرين لخدمة الحرب أولاً ثم إدارة الإعمار لما بعد الحرب وخاصة أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى مرحلة وقف الهجرة وتقييدها بعد الأزمة البترولية الذي عرفها العالم عام 1973 ووضع إجراءات مشدَّدة في ما يخص منح التأشيرات والإقامة وحق العمل، وأصبحت الهجرة الانتقائية السمة المميزة لإجراءات دول الاستقبال بما يناسب حاجتها من خبرات وكوادر وعمالة ماهرة، وفي المقابل طغت العنصرية المناوئة للمهاجرين على تيار واسع من الأحزاب المعارضة في أوروبا، وتم تبنِّي سياسات تمييزية تجاههم تحرمهم من حقوق الاندماج والتمتع بالخدمات التي تمنحها هذه المجتمعات لمواطنيها، ويمكن أنْ نحدِّد أسباب ودوافع هذه الهجرة بشكل مختصر في الآتي:

- **أسباب اقتصادية:**

تتجسَّد الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط في التفاوت الهائل في مستويات التقدم الاقتصادي بين ضفته الشمالية من جهة والجنوبية والشرقية من جهة أخرى، إضافة إلى التفاوت الصارخ من دول أفريقيا جنوب الصحراء التي تعد مصدراً أساسياً لتدفُّق الهجرة غير الشرعية إلى دول الشمال الإفريقي ومنها إلى أوروبا، وهو ما يشجع الأفراد على الانتقال من حيث مستويات الدخل الضعيفة والظروف الاجتماعية القاهرة من انعدام مقومات الحياة الأساسية من سكن وتعليم ورعاية صحية، والبطالة إلى مناطق أخرى توفر لهم تحسين مستوى معيشتهم والتمتع بمزايا الحضارة والتقدم ورفاهية العيش.(دخالة مسعود :2014)

فالدول المصدِّرة للهجرة تعاني من تعثر اقتصادياتها التي ارتبطت باقتصاديات الدول المستعمرة سابقاً، وأصبحت اقتصاديات تابعة تتحكَّم فيها أنظمة سياسية اعتمدت على الاستحواذ على الثروات والمداخيل وغياب سياسة التوزيع العادل لها، وما صاحب ذلك من

انعدام العدالة الاجتماعية وانتشار البطالة وزيادة التفاوت الاجتماعي بين القلّة الحاكمة والأغلبية المعدمة، بالإضافة إلى ما يحتاجه سوق العمل في أوروبا التي تعاني ديموغرافياً من نقص كبير في العمالة الشابة، والتي تتوفر في عرض العمل في سوق الشغل بدول أفريقيا نتيجة النمو الديموغرافي وسط انتشار ظاهرة البطالة، ويلخِّص العالم الديموغرافي الفرنسي الفرد سوفي aifred sauvy إشكالية الهجرة بقوله: ((إمَّا أنْ ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإمَّا أنْ يرحل البشر حيث توجد الثروات)). (شاقوري :2014)

- **أسباب سياسية:**

شهد العالم أزمات متعدِّدة انعكست بشكل مباشر على الدول النامية بفعل تداعيات العولمة التي فرضت واقعاً جديداً سياسياً واقتصادياً وثقافياً... الخ في مناطق مختلفة من العالم، وكانت منطقة المتوسط من أكثر مناطق العالم تأثراً، فشهدت دوله الجنوبية والشرقية وما جاورها حروباً أهليةً ونزاعات أدَّت إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان؛ بسبب انتمائه العرقي أو الديني أو السياسي، والتي كانت سبباً رئيسياً لحركات الهجرة والنزوح إلى أماكن أكثر أمناً، سواء داخل القارة الإفريقية أو إلى دول أوروبا ما وراء البحر.

وتعد منطقة جنوب المتوسط بخاصة وأفريقيا بعامة من أهم المناطق المصدِّرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي التي تعرفه دول المنطقة، حيث تعاني أغلبية هذه الدول من حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف المشاركة السياسية وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار المال العام .(دخالة مسعود :2014:136)

كما كان للصراع العربي الإسرائيلي تأثيراً سلبياً على حركة الهجرة حيث أدَّى إلى هجرة الفلسطينيين واللبنانيين نحو منطقة الخليج العربي وأوروبا شمل هجرة الكثير من الكفاءات والأدمغة التي اضطرت للهجرة هرباً من بطش الحروب المستمرة واحتلال إسرائيل للأراضي العربية، كما كان لطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في دول الجنوب التي تحضر المعارضة السياسية التي لجأت بفعل ذلك للهجرة إلى أوروبا ووجدت فيها ملاذاً آمناً سواء للجوء و الإقامة، وكذا لممارسة نشاطها السياسي والذي وظَّف فيما بعد لإشعال نار الثورات تحت شعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.(أمينة حلال :2021)

الأسباب الاجتماعية:

تأتي الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في المتوسط نتاجاً للتناقض بين ضفتيه الجنوبية والشرقية وضفته الشمالية من حيث النمو الديموغرافي، ففي حين تعرف الأولى النمو الديموغرافي المتزايد تشهد الثانية انخفاضاً في النمو السكاني، وبخاصة في فئة الشباب ما يجعله في أمس الحاجة إلى اليد العاملة، إضافة إلى ما تعانيه دول الجنوب من بطالة نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي وهو ما يبرِّر الهجرة غير الشرعية، فإذا كان انخفاض الدخل يعد أحد دوافع هذه الهجرة بغرض تحسين مستوى الدخل فالبطالة تعد دافعاً أكبر للهجرة، وتوفر الهجرة غير الشرعية ما يحتاجه القطاع غير المهيكل من يد عاملة وتمثل يد عاملة، غير مكلفة ويتم استغلالها بما لا يتماشى مع معايير حقوق الإنسان نتيجة وضعهم غير القانوني، ومن هنا نشطت عصابات تهريب البشر.

دوافع جغرافية:

إنَّ الموقع الجغرافي لإقليم المتوسط كرابط بين قارات ثلاث أوروبا وأفريقيا وآسيا، وعامل القرب الجغرافي بين ضفتي المتوسط كان دافعاً للهجرة غير الشرعية، فالشاطئ الأسباني لا يبعد عن الشاطئ المغربي إلا بحوالى14 ك م، وقرب دول الشمال الأفريقي من السواحل الأوروبية سهَّل عملية انتقال المهاجرين سواء من تونس وليبيا إلى ايطاليا، أو من المغرب والجزائر إلى أسبانيا أو من تركيا إلى اليونان وجعل من قوارب الهجرة بمخاطرها المتعدِّدة تنشط برعاية مافيا تهريب البشر.(دخالة مسعود :2014)

خريطة حوض البحر الأبيض المتوسط

المصدر: أطلس العالم، https://bit.ly/36wOo0z

- **دور وسائل الإعلام في تطوير ثقافة الهجرة غير الشرعية :**

لعبت العولمة في جانبها الإعلامي المتمثل في وسائل الإعلام والتكنولوجيا دوراً بارزاً في تطوير ثقافة الهجرة غير الشرعية من خلال عرض نوعية الحياة السائدة في مجتمعات الجنوب والشمال، وانبهر الشباب الإفريقي بنوعية الحياة التي تعيشها المجتمعات الأوروبية من حيث توافر شبكة آمان وتأمين اجتماعي، وتوافر فرص العمل، وارتفاع مستوى المعيشة، وانبهار بالشعارات المتعلّقة بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ممَّا جعلهم يغامرون بالهجرة في قوارب الموت وعبر البحر المتوسط أملاً في النعيم المنشود.

2- تطور مفهوم الأمن:

ارتبط مفهوم الأمن بقيام الدولة الوطنية، وتطور بتطور العلاقات الدولية القائمة بداية على أساس أنَّ الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأساس قيام النظام الدولي، وما شهده هذا النظام فيما بعد من تطورات هيكلية بعد الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى بلورت مفهوم جديد للأمن بعد انتهاء الحرب الباردة وقيام نظام دولي جديد.

- تعريف الأمن الوطني:

اختلف المهتمون بالأمن الوطني في إيجاد تعريف محدَّد له كغيره من المفاهيم الأخرى، كونه متغير بتغير العصور والظروف المحيطة بها باختلاف المنظور التي تتحدد من خلاله أبعاد التعريف، ويمكن أنْ تشمل تعريفات الأمن الوطني كل أبعاده أو جزء منه وذلك حسب الأهداف والأولويات الأمنية التي يريد الباحث الوصول إليها من خلال التعريف المقدَّم.

قدم ارنولد ولفرز عام 1952 أقدم تعريف للأمن حظي بإجماع بين الباحثين فالأمن حسب تعريفه هو ((الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي هو غياب الخوف من أنْ تكون تلك القيم محل هجوم))، ويعني بالقيم المركزية بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الاقتصادية، الحريات الأساسية.(تباني وهيبة :2014 :21)

وعرَّفه باري بوزان أحد المتخصصين في الدراسات الأمنية بأنَّه ((غياب التهديد عن القيم الأساسية للمجتمع، والعمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعد معادية في سعيها للأمن، فالدولة أو المجتمع يوجدان أحياناً في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحياناً أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنَّه يحتوي أيضاً جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني "بالعمل على التحرر التهديدات" تحييده كلياً ذلك أنَّه في ظل الفوضوية الأمن يمكن أنْ يكون فقط نسبياً ولا يمكن أنْ يكون مطلقاً)). (تباني وهيبة :2014 : 20)

ساهمت التحولات الكبرى التي شهدها العالم مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة تغيراً في مضمون العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، من بينها مفهوم الأمن والذي كان مفهوماً مرتبطاً بالعامل العسكري، أي قوة الدولة ومدى قدرتها في المحافظة على كيانها، بل فرض سيطرتها ونفوذها على غيرها لضمان سيادتها، إلى مفهوم الأمن العسكري النووي بعد الحرب العالمية الثانية والذي ساد فترة الحرب الباردة وهيمن على العلاقات الدولية بفرض نظام القطبيين الرئيسيين في العالم وما يدور في فلكهما، إلى المفهوم الشامل للأمن الذي تزامن مع انهيار هذه القطبية وبروز نظام دولي جديد تتزعمه

الوليات المتحدة الأمريكية كزعيمة للرأسمالية الغربية والديمقراطية النيابية؛ ليعرف العالم مخاضاً جديداً، ولتتبلور مفاهيم جديدة للأمن.

أصبحت القضايا الأمنية غير التقليدية والمتمثلة في الأبعاد غير العسكرية للأمن ضمن جداول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمي والعالمي، وظهرت قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك واستخدام القوة العسكرية ومنها الهجرة غير الشرعية والمتمثلة في التدفق البشري المفاجئ والمتزايد من الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط إلى الضفة الشمالية نحو القارة الأوروبية (فاطمة ابشر :2020: 6).

وأصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي تركز على طبيعة التهديد القادم من الجنوب، والتي سنتطرَّق إليها في المبحث الثالث من هذه الدراسة.

برزت ثلاثة اتجاهات لتعريف الأمن الوطني، يركز الاتجاه الأول على الأمن الوطني كقيمة مجرَّدة مرتبطة بسيادة الدولة واستقلالها، بينما يركِّز الثاني على الجانب التنموي في إطاره الاقتصادي والاستراتيجي، بينما يهتم الاتجاه الثالث بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني عسكرياً وسياسياُ واقتصادياً.

الأمن الاقتصادي ويتعلَّق بقدرة الدولة في الوصول إلى الموارد الاستراتيجية والأسواق الضرورية من أجل الحفاظ على قوتها ورفاهية مواطنيها، واستخدام هذه القدرات الاقتصادية لدعم الجانب العسكري الذي يبقى أساسيا لدفاع عن كيان الدولة ضد الأخطار الخارجية، أمَّا الأمن السياسي فيعني استقرار الدولة من خلال بناء مؤسسات سيادية ضمن نظام يكفل مشاركة الفرد وضمان حريته، في حين يكون الأمن الاجتماعي من خلال المحافظة على الهوية الثقافية والدينية والهوية الوطنية للدولة، ومن الصعوبة فصل هذه المفاهيم المتعدِّدة للأمن عن بعضها، وتضاف لها أبعاد أخرى لا تقل أهمية فالبعد العسكري يضل قائماً لمواجهة الأخطار المحدقة بسلطة الدولة وسيادتها والبعد الاجتماعي للأمن المتمثل في انقسام المجتمع والعنف المجتمعي، وتدفقات المهاجرين وتجارة المخدرات والإرهاب ونشر المعلومات المظلِّلة. (أمينة حلال :2021)

ثانياً: الهجرة غير الشرعية ومعايير حقوق الإنسان:

ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء في دول المصدر أول دول العبور أو دول الاستقبال بالانتهاك الصارخ لمعايير حقوق الإنسان التي سنها المجتمع الدولي في

مجموعة من المواثيق والإعلانات والاتفاقات الدولية، وبالتالي من الضروري وقبل البحث والدراسة والتحليل في مدى هذه الانتهاكات وأسبابها لابد من التعريج على بعض مراحل تطور النظام الدولي الجديد في ارتباطه بمبادئ حقوق الإنسان وآثارها على الخريطة السياسية للعالم ومن ثم علاقته بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

1- مبادئ حقوق الإنسان في علاقتها بالنظام الدولي الجديد.

سيطر مفهوم حقوق الإنسان على الأدبيات السياسية الحديثة، وعلى الخطاب السياسي المعاصر، ويعد نموذجاً لمفاهيم المنظومة الليبرالية الغربية، والتي تسعى من خلالها الدول الكبرى لاستغلاله لفرض هيمنتها وتحقيق مصالحها القومية، وباتت قضايا حقوق الإنسان تستخدم كسلاح من قبل هذه الدول ضد غيرها ممَّن تتعارض مصالحها معها بغية زعزعة نظمها السياسة باعتبارها دولاً خارجة على الشرعية الدولية ومبادئ النظام العالمي الجديد واحترام حقوق الإنسان.

شهدت مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تطويراً لقواعد التدخل الإنساني تماشياً مع عولمة حقوق الإنسان، حيث أخذ مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة بالتفسير الواسع لمفهوم تهديد السلم والأمن الدوليين ليشمل النزاعات الداخلية التي تعرف انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (حساني :2014 : 49)، وهو ما منح مبرراً شرعياً للتدخُّل الإنساني على مستوى جماعي في إطار الأمم المتحدة، أو على مستوى أحادي استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق، وشكَّل ذلك أحد الاستثناءات الجديدة لمبادئ عدم التدخُّل التي فرضتها قواعد القانون الدولي المعاصر (العزاوي :2008: 190)، وأصبحت سيادة الدول مقيَّدةً، وصارت السيادة المطلقة للدولة على أراضيها ومواطنيها من الماضي، وتبلور مفهوم تدويل السيادة التي لم تعد خاصة بالدولة الوطنية، ولكن تتعلَّق بالأفراد أنفسهم، وتعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي الدعوى لحماية الوجود الإنساني للأفراد، وليس حماية الذين ينتهكونها (خليل حسين : 2006) .

2- المعايير الدولية لحماية المهاجرين غير الشرعيين:

تعد حقوق الإنسان عالمية ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، تشمل جميع الأفراد بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو مركزهم القانوني حسب ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلِّقة بحقوق الإنسان، وحيث أنَّ الأصل هو إباحة الهجرة وحق التنقُّل للبحث

عن حياة أفضل، فقد تعرَّضت مواثيق وعهود حقوق الإنسان العالمية والإقليمية لهذا الحق وكذلك الاتفاقيات التي أبرمت بين الدول، سواء في إطار منظمة الأمم المتحدة أو خارجها، حيث أبرزت الصكوك الدولية لحقوق الإنسان هذا الحق وعملت على تكريسه، فالمادة(13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أسست لهذا الحق وتم تفصيله في المادة(12) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما تم تناوله في المادة(5) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادة (22) من الإعلان الأميركي لحقوق الإنسان، والمادة (12) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الإفريقية.

لا توجد اتفاقية على المستوى الدولي تطرَّقت لإشكالية الهجرة غير الشرعية رغم وجود العديد من التقارير والدراسات الصادرة عن بعض الهيئات في إطار الأمم المتحدة كمجلس حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنظَّمات حقوق الإنسان غير الحكومية، لكنَّ ذلك لا يبرر انتهاكات حقوق المهاجرين غير الشرعيين كون هذه الحقوق تعد جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان، هذه الحقوق الأساسية التي يتمتَّع بها الأشخاص بصرف النظر عن جنسياتهم، وفي كل الأوقات والحالات وخاصة التي تمس الأشخاص الأكثر ضعفاُ أو الفئات الهشة كالنساء والأطفال الذين يعدن جزءاً من الهجرة غير الشرعية، وتضمنتها اتفاقيات حقوق المرأة والطفل وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (جغام، بن عطا الله :2019).

اعترفت العديد من معاهدات الأمم المتحدة بحقوق المهاجرين وحمايتهم، وتمثل اتفاقية 1990 المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم تعزيزاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنَّها لم تدخل حيز التنفيذ إلا سنه 2003، احتاجت هذه المعاهدة إلى 20 تصديقاً على الأقل على بروتوكولها ضد الاتجار غير الشرعي بالمهاجرين والاتجار بالبشر ليدخل حيز التنفيذ، وتم اعتماد هذه الاتفاقية عام 2000 مع اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية، وتمثلان معاً يتين قانونيتين هامتين لمحاربة استغلال هجرة الأشخاص.(بن سلطان:2014 :10)

وبالرغم من أنَّ هذه الاتفاقية تعني وتختص بالمهاجرين القانونين فقط إلا أنَّ المادتين (28 ، 29) من هذه الاتفاقية تولي اهتماماً خاصاً بظاهرة تهريب المهاجرين،

وطالبت الدول باتخاذ ما يلزم من إجراءات تنقُّل العمال واستخدامهم والذين هم في وضع غير قانوني.

ولعل أهم الاتفاقيات التي تنص على مركز اللاجئين اتفاقية 1951 وبرتوكولات 1967 التي صادقت عليها(144) دولة، وتوفر هذه الاتفاقيات حماية خاصة لهؤلاء اللاجئين الفارين من العنف والاضطهاد، ومن أهم هذه الحقوق عدم الخضوع للاحتجاز التعسفي، عدم الخضوع للمعاملة الوحشية وغير الإنسانية أو المهينة، العودة إلى بلد المنشأ، المساواة في الأجور للأعمال المتساوية، وحق الرعاية الصحية. (عمروش عبد الوهاب 2014: 123)

أشار بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لسنه 2000 إلى المعاملة الإنسانية للمهاجرين وحقوقهم الأساسية في ظل عدم وجود اتفاقية تعنى بحقوق المهاجرين غير الشرعيين، وتضمَّن البروتوكول تجريم تهريب البشر وحماية ضحايا هذا التهريب في مادتيه 4، 5 .

وفي غياب اتفاقية دولية تنظِّم الهجرة غير الشرعية دقَّت المنظمات الحقوقية الدولية ناقوس الخطر أو إزاء الأوضاع المزرية التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيين سواء على الحدود أو في مراكز الاحتجاز في ظل تخلِّي دول الأصل والعبور والاستقبال عن مسؤوليتها تجاههم، الأمر الذي استوجب رعاية حقوقهم الأساسية التي تضمن لهم أرواحهم وصحتهم وبقية حقوقهم اللصيقة بوجودهم الإنساني، ومن أبرز هذه المنظَّمات الدولية التي تبنَّت هذا الاتجاه المنظَّمة الدولية للهجرة والمنشاة عام 1951 كمنظمة حكومية دولية لتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين، ولكنَّها لا توفر الحماية المطلوبة لهم من واقع ميثاقها، وإنَّما تكتفي فقط بإعداد تقاريرها وتقديم الاستشارات اللازمة في التعامل مع المهاجرين دون أنْ يكون لها أي دور ميداني.(جغام محمد :2019)

وعلى الرغم من الشعور الدولي بضرورة التعامل مع الهجرة غير الشرعية كظاهرة تستوجب تكاتف الجهود الدولية للتعامل معها بشكل يوازن بين الآثار والمخاطر التي تفرزها وتؤثر على أمن الدول وبخاصة في منطقة المتوسط، وبين مراعاة مبادئ حقوق الإنسان تجاه هؤلاء المهاجرين باعتبارهم ضحية الفقر والعوز واستغلال شبكات تهريب البشر ، إلا

أنَّ ذلك الشعور لم يترجم في شكل اتفاقية دولية ملزمة للدول بحكم تعارض ذلك مع مصالح الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي ومؤسساته.

يعد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية أول اتفاق حكومي دولي تم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة تناول جميع أبعاد الهجرة الدولية، وجرى اعتماده في مؤتمر حكومي دولي بشأن الهجرة في مراكش بالمغرب ديسمبر 2018، ويستند هذا الاتفاق إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤكد على التزام الدول باحترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتهم حسب ما تضمَّنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوفاء بها بصرف النظر عن وضعهم في مختلف مراحل دورة الهجرة، والالتزام بالقضاء على كل أشكال التمييز بما في ذلك العنصرية وكره الأجانب والتعصُّب ضد المهاجرين وأسرهم.

يحظى هذا الاتفاق بدعم الأمم المتحدة من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة التي أنشئها الأمين العام؛ لضمان التنسيق بين الدول لاحترام ما نص عليه هذا الاتفاق، ولهذه الشبكة لجنة تنفيذية تتكوَّن من تسعة كيانات تابعة للأمم المتحدة، وهي المنظَّمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وأنْ تكون المنظمة الدولية للهجرة منسقاً لهذه الشبكة. (المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة:2022).

وجاء هذا الاتفاق نتيجة حوارات رفيعة المستوي بالأمم المتحدة بشائن الهجرة الدولية في2006، 2007، 2013 والتي مهَّدت أمام إعلان نيويورك عام 2016، والذي قاد إلى هذا الاتفاق العالمي، ورغم أنَّ هذا الاتفاق غير ملزم قانوناُ للدول، إلا أنَّه يعد خطوة في إطار إمكانية التوصُّل لاتفاقية دولية بما نص علية من فتح منصات تشاورية ومنتديات للحوار سواء على مستوى المنظمات الإقليمية أو الدولية كالمنتدى الدولي للهجرة الذي يعقد كل أربع سنوات (كريمة القري:2020)، مع التحفُّظ على الاستراتيجية التي يهدف هذا الاتفاق إلى تنفيذها وهي إدارة الهجرة خارج حدود الدول التي ترفض استقبال المهاجرين ممَّا يضفي عليه شكلاً من أشكال إعادة المنطق الاستعماري القائم على هيمنة الدول الكبرى الرافضة لاستقبال الهجرة سواء نظامية من خلال تقيدها وفرض شروط تعزيزية أمام الراغبين

في الهجرة أو الهجرة غير النظامية التي اعتمدت تجاهها سياسة التدخل لمعالجتها في دول المصدر أو دول العبور، وما تضمَّنه هذا الاتفاق ممَّا جعله يكرِّس علاقات القوة بين الدول، وتبرير السياسات المعادية للهجرة والتي تسهم في انتهاك المعايير والمبادئ الإنسانية تجاه المهاجرين غير الشرعيين.

من هنا يتبين لنا أنَّ مبدأ حقوق الإنسان برز كمتغير أساسي بعد قيام النظام الدولي الجديد بانهيار نظام القطبين من الناحية السياسية بتفكك الاتحاد السوفيتي، ومن الناحية العسكرية بتفكك حلف وارسو وارتكاز هذا النظام الأحادي القطبية على فرض النظام الديمقراطي النيابي الغربي مستغلاً منظمة الأمم المتحدة كإطار شرعي لتبرير تدخلاته لفرض مبدأ احترام حقوق الإنسان في الحرية والتعبير والممارسة الديمقراطية، إلا أنَّ ذلك اصطدم بما ترتب على هذه التدخلات من اضطرابات وانقسامات وحروب أهلية في الدول النامية، وما صارت إليه من تدفقات كبيرة للهجرة بنوعيها النظامية وغير النظامية هروباً من ويلات هذه الحروب والاضطرابات، وأملاً في ملاذ آمن وحقوق حياتية مشروعة روَّجت لها العولمة بركنيها الإعلامي والثقافي لترويج النموذج الديمقراطي الغربي، فاصطدمت بتدابير وإجراءات أمنية مناقضة لكل ما تم الترويج له، فأصبح المهاجرون كالمستغيث من الرمضاء بالنار، وهو ما ستتطرَّق إليه هذه الدراسة في المحور الثالث منها.

ثالثاً: الهجرة غير الشرعية في مقاربة الأمن بالمتوسط.

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية حيث صنفت في المرتبة الثالثة بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة ممَّا جعلها هاجساً أرعب كل الدول والمنظمات، وأصبحت من أبرز التهديدات الجديدة التي تحول دون استقرار وأمن الدول بانعكاساتها السلبية المرتبطة بها كالإرهاب، والتطرُّف، تجارة البشر، تجارة المخدرات (عبديش وآخرون:2019)، وأصبح الفضاء المتوسطي مجالاً نشطاً لهذه الهجرة وما يصاحبها من ظواهر نتيجة طبيعة هذه المنطقة كما أوردنا في مباحث سابقة من هذه الدراسة، وسيطرت المقاربات الأمنية في التعامل معها من القوة العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واعتبار المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي تركز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من جنوب وشرق المتوسط.

1- انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن في المتوسط.

ارتبط ظهور وتجذُّر إشكالية الأمن في منطقة المتوسط مع تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث11 سبتمبر 2001، واحتدام التنافس الأوروبي – الأمريكي على المنطقة المتوسطية، وما صاحبه من قيود على الهجرة النظامية وصلت حد المنع فكانت تدفقات الهجرة غير الشرعية التي أزعجت أوروبا، وتعاملت الأخيرة معها باعتبارها مصدراً مهدِّداً لأمنها من حيث ارتباطها بظواهر متعدِّدة يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

أ- الهجرة غير الشرعية والإرهاب.

سيطر مفهوم مكافحة الإرهاب على الأدبيات السياسية في العلاقات الدولية منذ أواخر القرن العشرين مع بروز التيارات الدينية المتطرِّفة التي استغلت مناخ التغيير الذي فرضته البيئة الدولية الجديدة القائمة على فرض النموذج الديمقراطي الغربي على دول أفريقيا وآسيا وكل الدول النامية، هذه الأخيرة التي شهدت إضرابات وصراعات عرقية واثنية ودينية نتيجة تطبيقها للديمقراطية والتعددية السياسية، وأنتجت سيطرة حركات دينية مستغله الظلم والقهر الذي مارسته الأنظمة الشمولية الدكتاتورية لتسيطر على المشهد السياسي تحت مسمى أحزاب سياسية دينية تلقَّت دعماً مباشراً من الدول الأوروبية، بل أصبحت بعض هذه الدول كبريطانيا حاضنة لهذه التنظيمات الدينية ومركزاً لها، فكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر التي بسببها عانت الجزائر خلال العشرية السوداء1990-2000، ونشطت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وأصبح تنظيم القاعدة في أفغانستان مصدراً للإرهاب من خلال جماعاته المختلفة: تنظيم القاعدة لبلاد المغرب الإسلامي، الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة، الجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة، الجماعة الليبية المقاتلة.(أمينة حلال 2021:)

مراكز شبكات القاعدة في شمال إفريقيا

المصدر: Laurence Aida Ammour, « Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord/04, », GCSP Policy Paper, Centre Politique de Sécurité, Genève, No 3, 2012 (2012): https://bit.ly/34hZWIQ

إنَّ صعود تيار الإسلام السياسي كأحد أدوات التغيير التي شهدتها دول منطقة المتوسط الجنوبية والشرقية ودول أفريقيا ما وراء الصحراء سبباً رئيسياً في تجذر أعمال العنف في هذه الدول ومن ثم تصديره إلى أوروبا من خلال استغلال الفارين من جحيم الحروب والنزاعات إلى الضفة الأخرى من المتوسط وضمهم إلى الجماعات الإرهابية الإسلامية التي نفَّذت أعمالها الإرهابية في باريس ومدريد وطالت حتى لندن راعية هذه الجماعات، وأصبحت أوروبا تنظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط إلى أوروبا بأنَّها تشكِّل تهديداً للأمن الأوربي يستوجب التصدي لها ووضع تدابير لمواجهتها.

ومن هنا يمكن القول بالهجرة غير الشرعية في علاقتها بالإرهاب جاءت نتيجة لاستغلال التنظيمات الإرهابية نظم عدد أكبر من المهاجرين غير الشرعيين مقابل المال واستغلالهم بطرق غير مباشره في عملياتهم الإرهابية لصعوبة البحث والتحري عنهم من طرف السلطات الأمنية الأوروبية والشرطة الدولية كونهم لا يحملون أيَّة وثائق من هويات أو إقامة. وبالتإلى لا تتوفر أيَّة معلومات عنهم بمراكز المعلومات الأوروبية، وبالتالي لا يمكن إثبات الجرائم عليهم (فاطمة ابشر :2020).

ب- الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظَّمة.

إذا كان الإرهاب قد اقترن بالعنف، فالجريمة المنظَّمة اقترنت بالربح المادي وجني الثروات بطريقة غير مشروعة، وتعني عمل إجرامي تقوم به جماعة منظَّمة لكسب المال، حيث عرَّفت منظمة الأمم المتحدة الجريمة المنظَّمة بأنَّها "كل جريمة ترتكبها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متظافرة ومستمرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مإلة أو منفعة مادية أخرى" .(كوركيس :2001: 45).

وتتميَّز الجريمة المنظَّمة بأنَّ مجموعاتها ذات بناء تنظيمي هيكلي متدرِّج يساعد على استمرارها حتى في حالة اعتقال أحد قادتها، إضافة إلى أنَّها جماعات عابرة للحدود الوطنية، وتتمثَّل صور هذه الجريمة في تهريب والاتجار بالبشر، تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات، تجارة الأعضاء البشرية، القرصنة البحرية، خطف الطائرات...الخ.

وتجد هذه الجماعات الإرهابية ضالتها في المهاجرين غير الشرعيين الذين يعانون إمَّا في وسيلة الهجرة قبلها أو ما يلاقونه بعد الهجرة من انحراف وتفكك اجتماعي نتيجة انسلاخهم عن مجتمعاتهم الأصلية ووجودهم دون وثائق إدارية تؤمن لهم حق العمل، وتضمن لهم حقوقهم الأساسية، ويتم توظيفهم وضمهم لهذه المجموعات الإجرامية للحصول على الثروة والغنى السريع بعد فشلهم في الحصول على فرص عمل في أوروبا، وسنتطرَّق بشيء من الإيجاز لمظاهر الجريمة المنظَّمة في علاقتها بالهجرة غير الشرعية.

- **الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم.**

تعد ظاهرة تهريب البشر والاتجار بهم من أهم ظواهر الجريمة المنظَّمة، وهي أساس الهجرة غير الشرعية التي مكنت عصابات تهريب البشر من التحكم في هذه الظاهرة، وفرضت نسقها وآلياتها وبخاصة في حوض البحر المتوسط، ولابد هنا من التمييز بين تهريب البشر والاتجار بهم، فالتهريب يعني كل ما يتم تمريره عبر الحدود ومن دولة إلى أخرى خارج ما تسمح به سلطات الدولة وما تقرره القوانين، وطرفي العلاقة في عملية التهريب هم المهاجرون الذين صدت في وجوههم فرص الهجرة النظامية، وفرضت عليهم ظروف الفقر والعوز والاضطهاد والقهر ضرورة الهجرة، وبين المهربين الذين استغلوا هذه المعاناة ليكسبوا الأموال الطائلة وتحولوا ليس فقط كناقلين بل مشجعين ومشغلين لها، أمَّا

الاتجار بالبشر فهو بالإضافة إلى كونه تهريب إلا أنَّه يأخذ صفة الإكراه نظرا لعجز المهاجر عن دفع تكاليف تهريبه، فيتم استغلاله مقابل ذلك، حيث يتم استغلال المهاجرين غير الشرعيين وبخاصة النساء والأطفال للدعارة قسراً، كما تستخدم تجارة الأطفال لغرض التبنِّي لأشخاص آخرين، وتجارة الأعضاء البشرية في أوروبا ممَّا شكَّل تهديداً على الأمن الاجتماعي والإنساني الأوروبي، وأصبحت العصابات الإجرامية التي تمتهن تهريب البشر والاتجار بهم إلى أوروبا تخل بالقواعد الاجتماعية وقيمها المعتاد عليها، وأصبحت الرشوة أحد معالم هدم هذه القواعد خاصة إذا عرفنا أنَّ أعضاء هؤلاء العصابات متورطون أساسا في جرائم أخرى كالقتل والتزوير وتجارة المخدرات ....الخ .(فاطمة ابشر:2020)

ويلاحظ أنَّه 80% من المهاجرين الذين يطلبون اللجوء داخل الدول الأوروبية يعتمدون على مساعدة المهربين، حيث تشير التقديرات إلى أنَّ من 15 إلى 30 % من كل المهاجرين أتوا إلى الاتحاد الأوروبي عبر هؤلاء المهربين والتجار الذين يستهدفون مجموعات مختلفة من البشر وفقاً لأغراضهم (عمالة – دعارة– تهريب أدوية – نشالين – استغلال أطفال ونساء جنسياً...الخ) مستغلين الضعف الطبيعي للإناث والأطفال وضعف القوانين والعقوبات التي يتعرَّض لها تجار البشر والمهربين، ممَّا أدَّى إلى تزايد هذه الشبكات واتخاذها وسائل عديدة متجددة ، كما يوجد فئة أخرى من المهاجرين غير الشرعيين وهم الذين دخلوا بتأشيرات سياحية أو دراسية ليتمكَّنوا من دخول أوروبا ثم يحاولون الحصول على إقامة شرعية أو يقيمون بشكل غير رسمي يعملون بأجر زهيد أو لا يعملون ويتعرَّضون للعديد من المخاطر ويستغلها المهربون وتجار البشر الذين زاد الاعتماد عليهم عن ذي قبل، ولا توجد إحصائيات دقيقة عن حجم الهجرة غير الشرعية فكل الأرقام التي تقدم لا تشير إلى الواقع الفعلي لحجم المشكلة وأبعادها، ويشير الواقع إلى أنَّه أمام كل حالة هجرة غير شرعية يتم الإمساك بها هناك حالتين أو ثلاثة غيرهم قد تمكَّنوا من الدخول إلى أوروبا بطرق أخرى.(عزيزة بدر:2007).

- **الهجرة غير الشرعية وتجارتي السلاح والمخدرات.**

تعد تجارتي السلاح والمخدرات الأكثر ربحاً بالنسبة للعصابات الإجرامية التي تمتهن الجريمة المنظمة، وعرفت منطقة المتوسط تنامي لهذه الظاهرة حيث تحولت المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات بأنواعها المختلفة عبر سلسلة من المسارات تبدأ من المغرب

وموريتانيا إلى أسبانيا، ومن الجزائر وليبيا إلى ايطاليا، ومن دول الساحل الإفريقي إلى ليبيا والجزائر، إضافة إلى كون الضفة الجنوبية للمتوسط منتجة للمخدرات إذ يحتل المغرب المكانة الأولى عالمياً في إنتاج (القنب) أو ما يسمونه الكيف، إضافة إلى كونه معبراً رئيسياً لمهربي أنواع المخدرات الأخرى لموقعة الجغرافي القريب من أوروبا، وزادت طرق التهريب بعد الأزمة الليبية التي ترتب عليها عدم الاستقرار السياسي بها ممَّا شجَّع المتاجرين بالمخدرات على استغلال الوضع الأمني الهش سواء في مجال تهريب البشر أو في تجارة المخدرات إلى أوروبا.(أمينة حلال :2021)

ويتم استغلال المهاجرين غير الشرعيين من قبل هذه العصابات في تجارة المخدرات وكذلك الحال مع تجارة الأسلحة التي عرفت تطوراً فاق كل التوقعات بعد النزاعات والصراعات والاضطرابات التي عرفتها دول حوض المتوسط، وبخاصة ما سمي بثورات الربيع العربي والانفلات الأمني الذي صاحبها في ليبيا وسوريا خاصة وتحولهما إلى سوق سلاح لكل الدول المجاورة بما في ذلك أوروبا نفسها رغم كل الترتيبات الأمنية التي فرضتها، وهو موضوع دراستنا في المطلب الأخير من الدراسة.

وحسب الإحصائيات الدولية هناك ما يناهز 800 مليون قطعة سلاح خفيف يروَّج لها عبر العالم سنوياً، إضافة إلى 16 مليار ذخيرة خفيفة تنتج سنوياً، و15 سلاحاً خفيفاً يصنع كل دقيقة في العالم ويكون نصيب الاتجار غير المشروع فيها كبيراً، نظراً لسهولة تخزينها ونقلها عبر شبكات تهريب الأسلحة التي تغدي الصراعات الكثيرة التي يشهدها العالم.

وتشكل تجارة الأسلحة خطراً أمنياً حقيقياً يهدد دول أوروبا فهو مصدر دعم للعمليات الإجرامية كالقتل والعمليات الإرهابية مثل التفجيرات والعمليات الانتحارية وهذا راجع لاستغلا الفرص من طرف عصابات تجارة وتهريب الأسلحة التي تستغل المهاجرين غير الشرعيين لتهريب الأسلحة مقابل مبالغ مالية.(عثمان نور :2008 : 71)

كما أنَّ طرق تنقُّل مسارات الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء جعلت هذه العصابات تبحث عن اقتناء السلاح اللازم لحمايتها والدفاع عن أنفسهم ومن ثم بيعة للجماعات الإرهابية التي تنتشر عبر الصحراء الإفريقية.

ج- أثر الهجرة غير الشرعية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا.

تؤثر تدفقات الهجرة المتسارعة من جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا وغير الشرعية بصفة خاصة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً على بلدان تصدير الهجرة وبلدان المقصد وعلى المهاجرين ذاتهم، فيتعرَّض المهاجرون لمخاطر وكوارث كما يتكبَّد مبالغ طائلة يدفعونها للمهربين مقابل تهريبهم عبر البحر والحدود من بلدانهم إلى المهجر، وتتأثر بلدان المنشأ بسبب هجرة أبنائها الشباب في سن العمل ومن المتعلمين ممَّا يؤثر سلباً على هرمها السكاني وتقويض فئاته الوسطى واختلال النسبة النوعية وتعطل برامج التنمية بسبب تأثر القوى العاملة وخصائصها وفقدان المتخصصين وذوي المهارات بهجرة أهم عناصر رأس المال البشري، كما تتفكك الأسر وتنهار في بعض الأحيان إنْ لم تهاجر الأسرة كاملة ويعاني المهاجرون من الآثار النفسية للاغتراب والبعد عن الوطن وفقدان الهوية، أمَّا البلدان المستقبلة والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة فيعاني من الضغط الشديد للهجرة غير الشرعية التي تداهم سواحله ممَّا يكبِّد دوله تكاليف ماديه وبيئية وأمنية كبيرة، فأصبحت الدول المطلة على البحر المتوسط في حاجة دائمة لتوفير الطعام والمأوى والأمن والعلاج والاستيعاب لآلاف المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون لشواطئها عبر قوارب الموت، كما أدَّت إلى زيادة العبء الأمني باستطالة الحدود التي تحتاج لتامين، واتسع نطاق الأمن الأوروبي European security zone لتوفير الأمن على سواحل القارة الطويلة في مواجهة الهجرة غير الشرعية التي تهدد أمن القارة، وأدَّى التزايد المفاجئ للهجرة إلى عسكرة الحدود (عزيزة بدر:2006: 11)، وارتفعت معدلات البطالة بدول الاتحاد نتيجة منافسة العمالة غير الشرعية منخفضة الأجر واستغلالهم من طرف أرباب العمل مقابل تأمينهم من الملاحقة القانونية، وبرزت المقاربة الأمنية الأوربية بشكل واضح في مواجهة الهجرة غير الشرعية متجاوزه كل ما تنادي به وترفعه من شعارات الحرية واحترام حقوق الإنسان.

2- المقاربة الأمنية الأوروبية في تعاملها مع الهجرة غير الشرعية.

تمثل الهجرة غير الشرعية نسبة من10 -15% من مجموع المهاجرين في العالم الذين تجاوز عددهم 272 مليون مهاجر عام 2020، وبنسبة 3.5 من سكان العالم، وتسير هذه النسبة في نسق متزايد مع تطور أدواتها وأساليبها وتنامي شبكات تهريب البشر كنتيجة للإجراءات القانونية التي اتجهت للحد من الهجرة القانونية، والتي أقدمت عليها دول الاتحاد

الأوروبي، وبخاصة بعد توسع رقعة الاتحاد ليشمل دول أوروبا الشرقية، والتي بانضمامها للاتحاد وفَّرت ما تحتاجه دول أوروبا من العمالة الماهرة كبديل عن العاملة الوافدة من أفريقيا وأسيا، هذه الإجراءات التي أسهمت في استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتطور طرقها وأساليبها وأدواتها، وبرزت المعالجات الأمنية لهذه الظاهرة سواء في سياسات الاتحاد الأوروبي أو في سياسات دوله منفردة متجاهلة كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء هذه الهجرة متناسية كل الشعارات البراقة التي صاحبت دعواتها للدفاع عن حقوق الإنسان وإقامة أنظمة ديمقراطية رشيدة ترعى هذه الحقوق.

منذ ثمانينيات القرن الماضي برزت أمننة الخطاب الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية كأحد القضايا المهددة للأمن الأوروبي الذي سيطر عن القمم الأوروبية المتعاقبة في تعاطيها مع أخطار الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة- وبرزت سياسات أوروبية أمنية لمعالجة هذه الأخطار، هذه السياسات الأوروبية الأمنية اتخذت مساراً تصاعدياً منذ ذلك الوقت عبر محطات يمكننا التطرُّق إليها؛ لندلل على صحة فرضية الدراسة:

أ- مسار 5+5:-

هذا الحوار أو المسار الذي جاء استجابة لدعوة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران عام 1983 لعقد مؤتمر للتعاون في غرب المتوسط يضم كل من فرنسا، ايطاليا، أسبانيا، البرتغال، مالطا من الضفة الشمالية لغرب المتوسط وليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا من الضفة الجنوبية لغرب المتوسط والذي عقد أول قمة له بروما عام 1990 وكانت الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع التي أولتها كل اللقاءات الخاصة بهذا المسار اهتماماً خاصاً، ولعل أهم التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية كانت في قمة تونس عام 2002 والتي تلخَّصت في الآتي:

- تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات التقنية بين بلدان المصدر والعبور والاستقبال من أجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية.
- اعتماد مقاربة متوازنة ومتناسقة في مجال مكافحة ومقاومة الهجرة غير الشرعية بين دول المصدر والعبور والاستقبال من خلال تطوير مقاومة شبكات تهريب البشر

والاتجار بهم وتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخلفات ومراقبة الحدود وبناء القدرات اللازمة لذلك .(دخالة مسعود :2014)

حاول حوار 5+5 معالجة ثلاثية الأمن والتنمية والتداول على السلطة في صلتها بالعامل الأمني فسيطرت عوامل الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتأثير الأزمات الداخلية لدول جنوب غرب المتوسط على كافة اللقاءات والاجتماعات والقمم الخاصة بهذا المسار التي اعتبرت مقدمات لإطلاق مشروع الشراكة الاورومتوسطية.

ب- الشركة الأورومتوسطية.

طرح مؤتمر برشلونة للشراكة الاورومتوسطية المنعقد (27-28 نوفمبر 1995) مقاربة جديدة في العلاقات بين الطرفين تقوم على تفاعل المعادلة التالية ((لا استقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية))، وتم معالجة ظاهرة الهجرة ضمن الجوانب الاجتماعية التي تعرضت للنمو الديمغرافي المتزايد في دول جنوب وشرق المتوسط وما ينتجه من موجات وتدفقات للهجرة في اتجاه أوروبا التي تعاني عجزاً ديمغرافياً واضحاً وبخاصة في فئة الشباب.

شدَّدت الدول الأوروبية على ضرورة الإسراع لمواجهة الهجرة غير الشرعية لما تتضمَّنه من تهديدات أمنية لها خاصة، وأنَّهم ربطوا بينها وبين ظاهرة الإرهاب وأنواع الجريمة المنظمة الأخرى كالدعارة وشبكات تهريب المهجرين والاتجار بهم (وداد غزلاني :2014:410)، وذلك بإقامة تعاون خاص من أجل الحد من هذه الظاهرة بالالتزام من خلال اتفاقات وترتيبات ثنائية بتبنِّي الوسائل الكفيلة بإعادة إدماج رعاياهم الذين هم في وضعية غير قانونية، وبالتالي كان هدف هذا المشروع هو احتواء الهجرة والتقليل منها في تناقض مع ما نص علية الإعلان من فتح المجال لحرية تنقُّل الأشخاص أثناء تناوله الجانب المتعلق بالشراكة الاقتصادية الهادف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية ومستوي المعيشة في دول المصدر وخلق فرص عمل تقلِّل من البطالة فيها، وتبني برنامج مالي (ميدا) الذي نص على تقديم أوروبا لمبلغ 4.6 مليار يورو لدول جنوب وشرق المتوسط في الفترة من 1995-1999 لتحقيق الإصلاحات المرجوَّة وإنشاء منطقة تبادل تجاري حر بحلول عام 2010 وما تتطلَّبه من حرية تنقُّل السلع ورؤوس الأموال والأفراد، ولعل ذلك ما فسَّر إدراج الهجرة وتنقُّل الأشخاص ضمن الجوانب الاجتماعية وليست الجوانب الاقتصادية، وجاءت اتفاقيات الشراكة

مع الدول المتوسطية المنبثقة عن هذا المشروع مع تونس والمغرب والجزائر ومصر لتؤكد الرؤية الأوروبية في تناول موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزء المتعلِّق بالمجال الاجتماعي والثقافي تهرباً من إدراجها في الجانب الاقتصادي الذي يقتضي حرية حركة تنقل الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، وتركيزها فقط على محاربة الهجرة غير الشرعية والحد من تدفق المهاجرين وعودة المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية إلى دولهم.

أمَّا الجديد الذي أتى به الإعلان والذي يعد فائدة كبيرة حققتها الدول الأوروبية فيتمثل في تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال الاتفاق على تحسين التعاون معها بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة(عياد سمير: 2014: 405).

لم ينجح مشروع الشراكة الاورومتوسطية في تلبية رغبات أطرافه وواجة تحديات أهمها وجود إسرائيل ضمن أعضائه، وما يضفيه الصراع العربي الإسرائيلي من تناقض في المواقف مع بقية أعضائه من العرب، ورغبة أوروبا في تغليب العامل الأمني والسياسي على غيره من جوانب اقتصادية بربط تقديم المساعدات التقنية والمالية لدول جنوب وشرق المتوسط بمبدأ المشروطية السياسية باعتماد نظم أكثر ديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية والحريات ما حال دون تفعيل شراكة حقيقية يمكن أنْ يكون لها دور في الحد من تدفقات الهجرة.

ج- تطور السياسات الأوروبية الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

اعتمد المنهج الأوروبي في التعامل مع الهجرة غير الشرعية بعداً أكثر تطرُّفاً بعد 11 سبتمبر 2001، وتبلورت على أثره استراتيجية موحَّدة للاتحاد الأوروبي تجاه التهديدات الأمنية الآتية من محيطه المتوسطي الجنوبي والشرقي تمثلت في زيادة القيود على الهجرة النظامية إلى دول الاتحاد يقابلها توسع نحو شرق أوروبا كبديل في تلبية احتياجاته من العمالة.

سعت أوروبا في سياساتها لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى إعادة صياغة مفهوم الحدود للتسهيل عملية المراقبة وبرز مفهوم الحوددة الذي يسعى إلى زحزحة الحدود المادية للاتحاد لتصبح حدود رمزية تضم المجال الإقليمي لدول أخرى، ويترتب على هذا المفهوم نمط جديد من العلاقات السياسية والاقتصادية يقوم على بناء حدود اقتصادية جديدة

تمثل نقطة قطيعة وتبادل، وهذا ما جسدته سياسات الاتحاد المتتالية اتجاه دول جنوب وشرق المتوسط(أحمد كاتب : 2014 : 459) وتطورت سياسات الاتحاد بشكل مطرد لمواجهة هذه التهديدات:

– أصدرت المفوضية الأوروبية وثيقة بعنوان ((أوروبا الموسَّعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والجنوب)) مارس 2003 ركزت على اعتماد متبادل بين دول الاتحاد ودول الجوار بما يضمن توثيق الروابط معهم بدعم الإصلاحات في هذه الدول ومساعدتها في خلق برامج تنموية في إطار مسار طويل المدى كهدف معلن، ووضعت في نفس الوقت شروط تضمن مصالحها تمثَّلت في تبنِّي دول الجوار قواعد ومعايير يعتمدها الاتحاد الأوروبي اقتصادياً بالتوجُّه إلى اقتصاد السوق، وسياسياً بإقامة أنظمة حكم رشيدة ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية وأمنية بالمشاركة الفعَّالة في إدارة وضبط الحدود ومنع ومكافحة كل التهديدات الأمنية بما في ذلك الهجرة غير الشرعية.

– أصدرت المفوضية الأوروبية في مايو 2004 وثيقة بعنوان ((سياسة الجوار الأوروبي)) التي تقوم على أربعة مبادئ:

- الملاءمة: بأنْ يناقش الاتحاد مع كل دولة على حدة الأولويات وخطة العمل التي تتلاءم معها.
- التمايز: الأخذ في الاعتبار خصائص كل دولة واختيار ما يتناسب معها من سياسات.
- ربط المساعدة بالتقدم المنجز في الإصلاحات.
- التدرج: كل دولة تتقدم بوتيرتها ووفق عملية ديناميكية (بشارة خضر: 2010 : 200).

وسعت أوروبا من خلال سياسة الجوار إلى خلق أطراف آمنة على حدودها المباشرة؛ تضمن انسياب التجارة بشكل طبيعي وإدارة أفضل للحدود المشتركة معها، وتسهيل الانتقال الشرعي للأشخاص، ومكافحة الهجرة غير القانونية، وما يصاحبها من ظواهر تهدد الأمن الأوروبي كتجارة السلاح والمخدرات والإرهاب، وهو ما أكَّد طغيان المقاربة الأمنية على الأجندة الأوروبية وأصبحت دول جنوب وشرق المتوسط بمثابة المقاول الفرعي لصالح الطرف الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، فأنشئت موريتانيا بتمويل أسباني

مركز اعتقال المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم أثناء محاولتهم الإبحار نحو جزر الكناري انطلاقاً من الأراضي الموريتانية، وقامت ليبيا بطرد آلاف المهاجرين نحو دول الساحل الصحراوي باتفاق مع إيطاليا، وتبنَّت تونس والمغرب قوانين جديدة للتصدِّي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بضغط من الاتحاد الأوروبي.

– بقت أساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية الشغل الشاغل للقادة الأوروبيين في قممهم ومن الملفات الساخنة والمعقدة المنظورة في أغلب هذه القمم، ونتج عنها مجموعة من الإجراءات التي تستهدف الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي من أهمها:

- **استحداث مجموعة تريفي ((TREVI))** والتي تضم وزراء العمل والداخلية وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود، وتحديث الترسانة القانونية لردع المهاجرين السريين والشبكات العاملة في هذا المجال، والناقلين براً وبحراً وجواً.
- **إنشاء مراكز احتجاز المهاجرين غير الشرعيين** لمدة 18 (شهراً) إلى غاية ترحيلهم إلى بلدانهم تنفيذاً للقانون الصادر عن البرلمان الأوروبي سنه 2008 مع حظر الدخول لدول الاتحاد لمدة 5 سنوات (عمروش عبد الوهاب: 2014 :219) .
- **ترحيل المهاجرين غير الشرعيين:** تضمَّن الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة عام 2008 فرض رقابة مشدَّدة وتبنَّى طرد وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية ومحاولة الوصول إلى اتفاقات ثنائية مع دولهم، هذا الاتفاق هو الذي رغم عدم الزاميته إلا أنَّه أعطى إشارات واضحة لطغيان المقاربة الأمنية في سياسات الاتحاد الأوروبي.
- **الحراسة الأمنية المشدَّدة على الحدود الأوروبية:** ويعد ذلك الإجراء الأبرز في سياسة الاتحاد الأوروبي الأمنية اتجاه الهجرة غير الشرعية، والذي تجسَّد في إجراءات أحادية من طرف الاتحاد الأوربي تجاه جيرانه في شرق وجنوب المتوسط منها:

- **المشروع الأسباني** ببناء جدار بارتفاع ستة أمتار مجهز برادار وكاميرات مراقبة متطورة وأجهزة للرؤية الليلية بالأشعة تحت الحمراء لضبط ومراقبة المهاجرين غير الشرعيين هذا المشروع الذي نفذ بتمويل أوروبي تزامن مع إطلاق مشروع القمر

الصناعي ((شبكة الحصار الأسود)) ليتولَّى مراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية في مضيق جبل طارق.

- **انشاء ((بنك المعلومات الأوربي))** يتولَّى متابعة حركة الأجانب في أوروبا، وتسجيل وقت الدخول والخروج وحفظ فترة الإقامة في بنك المعلومات وكذا بصمات الأصابع والعين لكل من يريد دخول أوروبا ليسهم في تتبع حركة المهاجرين داخل دول الاتحاد بما يضع حداً لأي تجاوز خارج حدود الهجرة القانونية (عمروش عبد الوهاب : 2014) .

- **الاتفاقيات الثنائية** التي أبرمت بين دول من الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية: الاتفاقية الجزائرية – الإيطالية، الاتفاقية الليبية – الإيطالية، الاتفاقية المصرية – الإيطالية، الاتفاقية المغربية– الأسبانية، والتي ركزت على مكافحة الهجرة غير الشرعية وحل مشاكل المهاجرين، ومساعدة هذه الدول ببعض التجهيزات اللازمة لمراقبة السواحل ومنع الهجرة غير الشرعية ومكافحة شبكات تهريب البشر والاتجار بهم.

ج- أثر ثورات الربيع العربي 2011 على تطور المقاربة الأمنية الأوربية.

جاءت ثورات الربيع العربي عام 2011 لتشهد تحوُّلاً كبيراً على صعيد الأمن بالمتوسط لما صاحبها من حالة الفوضى وعدم الاستقرار واقتتال وحروب داخلية في بعض الدول وتعطل المؤسسات الأمنية ولو بشكل متفاوت بين الدول، فمصر شهدت حالة من التصدُّع الأمني خلال عام2011 طال المؤسسات الأمنية بها وكذلك الحال مع تونس بينما تعطلت المؤسسات الأمنية في ليبيا بفعل تدخل الناتو ودعم المنتفضين من قبل دول عديدة والإطاحة بنظام القذافي بالقوة، وسوريا التي شهدت ولا زالت حرب مستمرة طالت أجزاء واسعة منها، أصبحت موطناً لداعش والنصرة وغيرها من التنظيمات المتطرِّفة، كل ذلك أدَّى إلى انفلات أمني ونزوح وهجرة ولجوء لمواطني هذه الدول، واستغلال الوضع الأمني الفوضوي من طرف شبكات تهريب البشر لتتحوَّل هذه الدول إلى مناطق تصدير وعبور للمهاجرين غير الشرعيين، وتشهد أوروبا في سواحلها الجنوبية والشرقية للمتوسط تدفقاً هائلاً للمهاجرين جعلها تتخذ إجراءات دبلوماسية وأمنية ذات طابع عسكري بعيداً عن كل ما كانت

تنادي به بل وتطالب الدول المتوسطية به من احترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية تمثلت في:

اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع تركيا عام 2016:

أبرمت هذه الاتفاقية لوقف تدفقات المهاجرين من تركيا إلى اليونان والذين في أغلبهم لاجئين هاربين من العنف في سوريا إضافة إلى عدَّة الآف من الذين هربوا من العنف أو القمع أو الظروف الاقتصادية السيئة في أفغانستان وارتريا وباكستان وإيران وغيرها من الدول التي تشهد ظروف مماثلة وإعادتهم إلى تركيا مقابل أن يمنح الاتحاد الأوروبي مبلغ 7 مليار دولار أمريكي كمساعدة للاجئين السورين في تركيا، وتسهيل سفر المواطنين الأتراك من دون تأشيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، واتخاذ خطوات أكثر جدية اتجاه عضوية تركيا في الاتحاد، وقوبلت هذه الاتفاقية بانتقادات شديدة من منظمة العفو الدولية ومنظمات دولية أخرى باعتبارها تضر بحقوق الإنسان وتخالف القانون الإنساني ممَّا جعلها تفشل في الغرض التي عقدت لأجله خاصة بعد محاولة الانقلاب في تركيا وحالة القمع التي مارستها الحكومة التركية تجاه المنشقين ما بعد الانقلاب، ورجعت معدلات الهجرة إلى معدلها الطبيعي بعد أنْ شاهدت انخفاضاً بعد توقيع الاتفاقية لم يستمر طويلاً.

إجراءات خاصة بإدارة الحدود وإنفاذ القانون:

شاهدت العشرية الثانية من القرن الحالي تدفقاً هائلاً من المهاجرين الفارين من الاضطرابات والنزاعات والحروب وعوامل الفقر والعوز اتجاه أوروبا التي كانت داعماً لكل الانتفاضات والثورات المسببة لهذه الموجات، وصاحب هذا التدفق للهجرة غير الشرعية فقدان الآلاف من المهاجرين غرقاً في البحر المتوسط حيث سجل فقد (3771) مهاجراً عام 2015 أثناء محاولتهم العبور إلى أوروبا، ويوضِّح الشكلان 1-2 أعداد المهاجرين الذين وصلوا أوروبا وعدد المفقودين خلال عامي 2015-2016.

الشكل رقم 1 – وصول المهاجرين وعدد الوفيات في العام 2015 (منظمة الهجرة الدولية [International Organization for Migration]، 2015)

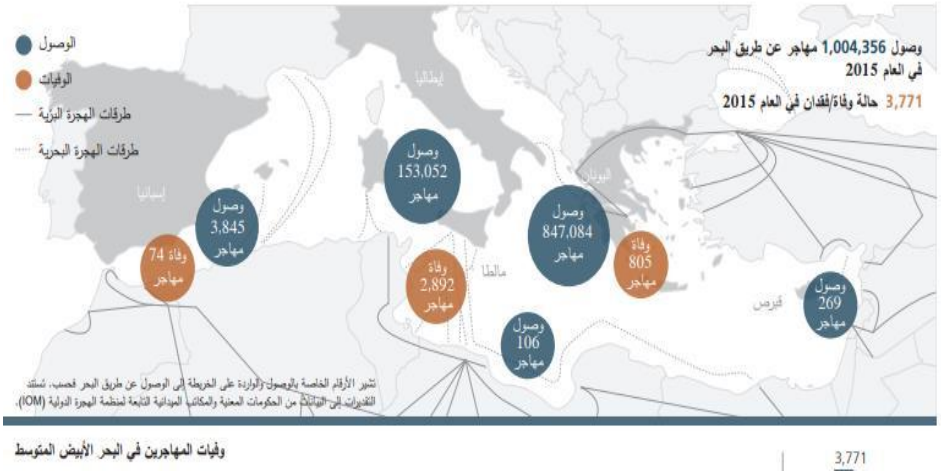

الشكل رقم 2 – وصول المهاجرين في العام 2016 (منظمة الهجرة الدولية [International Organization for Migration]، 2016a)

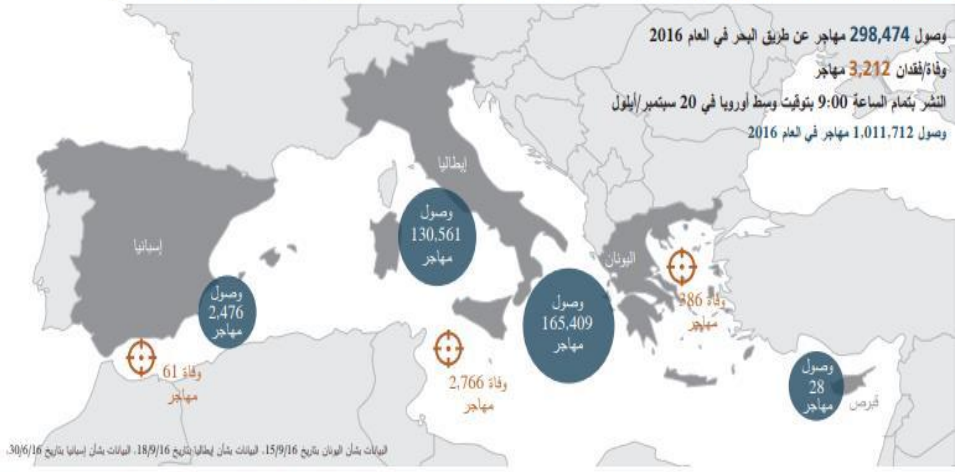

استمرت الهجرة والوفيات في البحر بالارتفاع، وازدادت شبكات التهريب حجماً وقوةً وساءت الظروف في المخيمات المكتظة، وازدادت المخاوف بشأن الإرهابيين الذين يتنكَّرون كمهاجرين رغم حزم المساعدات المقدَّمة من الاتحاد لليونان وتركيا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لذا كان التركيز على تدابير إنفاذ القانون والتدابير العسكرية المتعدِّدة الجنسيات بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية (مايكل ماكنيري وآخرون:2017).

تمثل الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي (**فرونتكس FRONTEX**) أحد الأدوات التي أنشئها الاتحاد لرصد تدفقات المهاجرين وتتبع شبكات تهريب البشر، حيث قامت بنشر فرق التدخل السريع على الحدود، وتم دعمها بشكل متوالي وإنْ لم يكن بالعدد الذي طلبته من الضباط والسفن الحربية، إلا أنَّ جهودها بقت محدودةً في محاربة تدفقات الهجرة، وجاءت عملية **تريتون** التي قادتها ايطاليا لذات الغرض بقوة وصلت (14) سفينة حيث تم خلالها إنقاذ 15 ألف مهاجر قبالة سواحل ايطاليا عام 2015، حيث وصل إجمالي المهاجرين الذين عبروا البحر المتوسط إلى ايطاليا 95 ألف مهاجر خلال النصف الأول من عام 2016 حيث أثَّرت الإجراءات الصارمة التي اتخذتها اليونان إلى تحوُّل مسار الهجرة من شرق المتوسط إلى وسط المتوسط مؤدية إلى تدفقات اكبر إلى ايطاليا، كل ذلك بالتوازي مع عملية (**ماري نوسترم**) الايطالية لذات الغرض.

أطلق الاتحاد الأوروبي فيما بعد عملية في جنوب وسط البحر المتوسط عام 2015 باسم قوة الاتحاد الأوروبي البحرية في البحر التوسط (**يونافور ميد أو عملية صوفيا**) والتي ضمت حاملة طائرات ايطالية كسفينة قيادة وثمانية سفن بحرية و12 طائرة تم نشرها خلال المرحلة الأولى من العملية وساهمت في إنقاذ 13 ألف مهاجر خلال النصف الأول من عام 2016.

ولضمان نجاح كل هذه الجهود جرى التنسيق بين الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية (فرونتكس) والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) وقوة الاتحاد الأوروبي البحرية في البحر المتوسط (عملية صوفيا)، وقدَّم الاتحاد الأوروبي اقتراحاً لتأسيس **وكالة أوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل** ضمت حوالي 1500 حارساً قابلين لنشر منحت صلاحيات أقوى، وحوالي ثلاثة أضعاف موازنة فرونتكس (مايكل ماكنيري وآخرون :2017 :10)، إضافة إلى ذلك مجموعة من الإجراءات الأمنية ذات الطابع العسكري التي تولاها حلف الناتو بنشر7 سفن بقيادة ألمانيا لمواجهة أزمة المهاجرين في بحر ايجة، وعلى الحدود التركية السورية وتبادل المعلومات مع فرونتكس، وبالتزامن مع زيادة شبكات تهريب البشر تم إنشاء **المركز الأوروبي لتهريب المهاجرين** لبناء قدرات الاتحاد لمكافحة تهريب البشر، من خلاله تم

التنسيق بين الدول الأعضاء ضم 42 خبيراً ومحللاً إضافة إلى 15 إخصائياً تابعين ليوروبول ومنتشرين في نقاط ساخنة في اليونان وايطاليا.

كما كان لأثر وباء (كوفيد19) في تفاقم أزمة الهجرة إنسانياً، فقد اتخذت معظم حكومات دول شمال المتوسط إجراءات تمثلت في إغلاق الموانئ، وتأخير إنزال الأفراد من السفن والمراكب، وتقليل عدد قوارب البحث والإنقاذ على مسارات الهجرة بالبحر المتوسط، كما شهدت المراحل الأولى من انتشار الوباء انخفاضاً في عدد سفن الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية، كل ذلك أدَّى إلى ازدياد أعداد المهاجرين العالقين وازدياد حالات العودة القسرية، وما صاحبها من مخاطر صحية في مخيمات المهاجرين ونقص المواد الغذائية بها (زيكوفتش :2020).

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل نجحت سياسات الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية والأمنية العسكرية في مواجهة موجات الهجرة منذ 2011؟ فعلاً لم تحقق النجاح المطلوب في الحد من تدفقات الهجرة فالحلول الدبلوماسية المتمثلة في اتفاقية الهجرة مع تركيا، والتي كانت عبارة عن ترتيبات سياسية ليس لها تبعات قانونية على الطرفين، فهي تهدف إلى تقليل الهجرة من خلال السيطرة عليها وإعادتها إلى بعض الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (تركيا)، والسماح فقط بالتوطين الجزئي لعدد محدود من اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الجدل الذي أثارته الاتفاقية من النواحي السياسية والقانونية حيث تعرَّضت لانتقادات لعجزها عن توفير الحد الأدنى من معايير الحماية الإنسانية للمهاجرين (سيلفيا:2016 :5) .

ولم تحقق إنفاذ القانون وحماية الحدود النجاحات المرجوة في استهداف شبكات تهريب البشر التي دائماً ما كانت تبتكر وسائل تلتف بها على إجراءات التفتيش والملاحقة لهم، فبدءوا باستخدام القوارب المطاطية بدل الخشبية التي تم إحراقها، والاستعانة بمهاجرين غير مدربين لقيادة هذه القوارب ممَّا سبَّب في كوارث الغرق لأعداد كبيرة منهم، ولجوء شبكات التهريب إلى البقاء داخل المياه الإقليمية لدول مثل ليبيا، وتحين الفرص للهروب من ملاحقة هذه الأدوات الأوروبية، وأصبحت هذه الشبكات الإجرامية تقوِّض قدرة مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الدول الأعضاء فيه على السيطرة على موجات الهجرة.

وبالتالي لم تتفق السياسات الأوروبية مع الممارسات والثوابت الدولية والجوانب الإنسانية في التعامل مع المهاجرين، حيث تظل طريقة التعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء سواء على أراضي دول الاتحاد أو في الدول التي يعتمد عليها الاتحاد في سياساته لتصدير ظاهرة الهجرة للخارج في تناقض مع القيم التي ينادي بها الاتحاد، والتي بقت مجرَّد شعارات خادعة لشعوب دول جنوب وشرق المتوسط، وما جاورها من دول تمثل مصدراً للهجرة غير الشرعية.

ملاحظات ختامية:

1- إنَّ الهجرة غير الشرعية هي حركة تنقل إنسانية محفوفة بالمخاطر تحمل في طياتها الكثير من الآلام والأحزان الأمر الذي يتطلَّب في التعامل معها مراعاة الطابع الإنساني، وجاءت هذه الهجرة نتيجة لطبيعة النظام الدولي المكوَّن من دول مركزية مصنعة ومتطورة، ودول محيطة متخلفة تربطهما علاقات غير متكافئة أنتجت موجات للهجرة السرية بعد الإجراءات التقييدية التي اتخذتها دول الاستقبال والسياسة الانتقائية في تعاطيها مع الهجرة.

2- إنَّ العولمة وتداعياتها فرضت واقعاً جديداً سياسياً واقتصادياً وثقافياً لم يكن بمقدور الدول النامية تجاوزه كمؤثر، بل أصبحت تمارس دور المتلقي بإتباع سياسيات أملتها طبيعة النظام الدولي الجديد القائم على التدخل في الشأن الداخلي تحت شعارات حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في أنظمة ديمقراطية ذات اقتصاد حر، فظهرت النزاعات العرقية والدينية والسياسية في مناطق مختلفة من العالم وعمت الاحتجاجات وزادت البطالة وتعمَّق الفقر مما أدى إلى هجرات قصرية ونزوح داخلي وخارجي إلى ما وراء البحار.

3- إنَّ تطور مفهوم الأمن من المعني التقليدي إلى المعنى الشامل جعله محركاً أساسياً لسياسات الدول، وحيث أنَّ الهجرة غير الشرعية صنفت كأحد الأخطار المهددة للأمن في عديد الدول، فأصبحت المقاربة الأمنية الأوروبية تتركَّز حول التهديد القادم من الجنوب وكيفية التعامل معه بما يصاحبه من تهديدات أخرى كالإرهاب وتجارة البشر وتجارة السلاح والمخدرات، فأفرزت هذه المقاربة سياسات تدرجت من سياسات وقائية ومحاولات شراكة مع دول شرق وجنوب المتوسط إلى إجراءات عسكرية صارمة لمواجهة

هذه الظاهرة، وما نتج عنها من انتهاكات صارخة لحقوق المهاجرين الإنسانية، وبالتالي توتر علاقاتها مع دول المنشأة والعبور، هذه الأخيرة التي فشلت في خلق نموذج تنموي يجعل مواطنيها فواعل في هذه الظاهرة، ووجدت نفسها مضطرة لقبول السياسات الأمنية الأوروبية والتعاطي معها بما في ذلك قبول توطين المهاجرين بأراضيها.

4- تجاهلت أوروبا العديد من الحقائق في تعاطيها مع مكافحة الهجرة غير الشرعية والمتمثلة في استمرار العجز الديمغرافي فيها، والقفر عليه وتبني المقاربة الأمنية القائمة على تقييد حركة الهجرة القادمة إليها وما صاحبها من هستيريا الكراهية والعنصرية تجاه المهاجرين، واعتماد سياسات صارمة في التعاطي مع تدفقات هذه الهجرة.

5- توظيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول الأوروبية لتحقيق مكاسب سياسية في إطار صراع الأحزاب على السلطة فيها، وكذلك الأمر بالنسبة لدول المصدر والعبور التي استغلت أخطار هذه الظاهرة لاستقطاب دعم خارجي لنظمها السياسية والحصول على مساعدات اقتصادية بحجة سعيها لخلق تنمية اقتصادية واجتماعية توفر فرص عمل تسهم في تقليل حركة الهجرة غير الشرعية.

6- طغيان المقاربة الأمنية على سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية والتي انصبت جميعها حول مكافحة ومقاومة تدفق موجات المهاجرين غير الشرعيين بتوظيف كل الاتفاقيات والحوارات لصالح هذه المقاربة، واللجوء إلى وسائل عسكرية من طرف دول الاتحاد مجتمعة أو من طرف دوله منفردة لذات الغرض، توسعت لتشمل عمليات عسكرية يقودها الحلف الأطلسي، متجاوزة كل ما نادت به من شعارات طالما اصطدمت بمصالحه الجماعية ومصالحة دوله كل على حدة، هذه المقاربة الأمنية التي أثبتت فشلها في الحد من تدفقات الهجرة وأسهمت في المزيد من عدم الاستقرار والتوتر والإضرابات في شرق وجنوب المتوسط نتيجة معاناتها من سياسة الاتحاد الأوروبي لتصدير مقاومة الهجرة خارج حدوده لهذه الدول التي تعاني من تردي أوضاعها الاقتصادية بما لا يسمح لها للقيام بهذا الدور في ظل غياب مساعدة أوروبية ملموسة لخلق تنمية مستدامة في هذه الدول.

مقترحات وتوصيات:

1- التوافق بين دول المصدر ودول الاستقبال حول ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات والخبرات والحد منها، وتوظيف القائم منها لخدمة تنمية دول المصدر التي تعد أساساً لمعالجة البطالة والفقر، وبما يؤدي إلى التقليل من موجات الهجرة غير الشرعية وتبيان أخطارها، وإنشاء شبكات الكفاءات بالخارج وربطها بدولهم الأصلية، وأنْ تكون دول الاستقبال عاملاً أساسياً في خلق هذا التوازن الذي سيؤدي – إذا دام– إلى ترسيخ ثقافة الارتباط بالوطن الأم وإمكانية تنميته بعيداً عن ثقافة الهروب من الواقع والاتجاه للهجرة بمخاطرها المتعددة.

2- ضرورة السعي لاتخاذ موقف موحّد أفريقيا وشرق أوسطياً في تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع دول الاتحاد الأوروبي بما يقوّي المركز التفاوضي لها في سعيها لمعالجة أسباب هذه الظاهرة وليس مجابهتها بخلق تنمية واستقرار وجذب الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل، وتحسين فرص معيشة للأفراد ونشر ثقافة التمسك بالهوية الوطنية وغرس الروح التفاؤلية في شباب هذه الدول وإمكانية الارتقاء بدولهم بعيداً عن مغامرات الهجرة، والضغط على الطرف الأوروبي لاستيعاب هذه النظرة من دول الاستقبال والعبور، وضرورة الابتعاد عن المعالجة الأمنية القاسية تجاه مكافحة هذه الهجرة باعتبارها ليست حلاً على المدى البعيد.

3- على أوروبا أنْ تعي أنَّ تغليب الأساليب الأمنية في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليس صائباً، فلا تدفقات الهجرة وقفت تجاه اليونان وايطاليا وأسبانيا ومنها لبقية دول الاتحاد الأوروبي، ولا استطاعت الأدوات الأوروبية الأمنية القضاء على شبكات تهريب البشر والاتجار بهم، فالأموال التي تصرف على عمليات المكافحة العسكرية وعلى الحملات الإعلامية للتوعية من مخاطر هذه الهجرة والدعم اللوجستي المتمثل في طائرات المراقبة وما تحتاجه معسكرات الاحتجاز من استعدادات وتقديم الغذاء والدواء للمهاجرين بها، هي مبالغ كبيرة لو وظفت لخلق مشروعات تنموية في دول المصدر والعبور لكان لها الأثر الإيجابي في التقليل من حجم هذه التدفقات البشرية.

4- أصبح من الضروري العمل على إيجاد اتفاقية دولية تنظم الهجرة غير الشرعية تحظى بإجماع دولي بإشراف منظمة الأمم المتحدة تكون ملزمة للدول الأعضاء لما لهذه الظاهرة من تداعيات سلبية تمس أمن الدول والعالم والإنسان في كل أنحاء العالم مع عجز كل المحاولات الدولية السابقة في التعاطي مع هذه الظاهرة ولعل آخرها "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" هذه الاتفاقية أصبحت مطلباً عالمياً

إنسانياً في ظل تطور النزاعات الدولية والإقليمية والمحلية والتي أصبحت تهدد بنية النظام الدولي من جديد، وبالتالي ازدياد وتفاقم الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان ومعاناة مئات الآلاف إن لم نقل الملايين من سكان هذا العالم.

5- إنَّ اتباع المقاربات الأمنية في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية هو بمثابة المسكن للمريض ولن تكون حلاً في المستقبل، لذا وجب البحث في أسباب هذه الظاهرة على مستوى الدول أولاً، ومن ثم على مستوى المنظمات الإقليمية وعالمياً على مستوى المنظمة الدولية، وخلق مناخ دولي تعاوني بعيداً عن المصالح الضيقة للأطراف يكون هدفه حماية الإنسان وحقوقه، وتشعر فيه الدول المتقدمة والنامية والمتخلِّفة بمصلحة مشتركة في القضاء على أسباب هذه الظاهرة والتعامل مع الأزمات والاضطرابات والكوارث المسببة لها بروح تعاونية، والتعاون للقضاء على شبكات تهريب البشر والاتجار بهم وما يرتبط بها من أنواع الجريمة المنظمة واعتبارهم عدو مشترك للإنسانية يتطلَّب من الجميع محاربته والقضاء عليه حتى من الدول التي لا تتأثر بهذه الظاهرة.

6- إنَّ تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأخطارها على كل الدول المتقدمة منها، والتي تمثل دول الاستقبال والدول المتخلفة التي تمثل دول المصدر والعبور، وعجز كل الحلول بما في ذلك الأمنية لمواجهتها قد يمثل عامل إيجابي في مزيد من التعاون الاقتصادي والبعد عن عوامل التوتر والاضطراب، والبحث من الجميع عن صيغ تضمن انتعاش اقتصادي وبرامج تنموية في دول المصدر والعبور تسهم فيها دول الاستقبال وتتبناها المنظمات الدولية تسهم على المدى البعيد من التقليل من هذه الظاهرة، وتدفع بهذه الدول جميعها لتنظيم حركة تنقل الأفراد لما فيه صالح البشرية وبما يحافظ على حقوقهم الأساسية وعدم الإضرار بدولهم الأصلية.

المراجع والمصادر:

1- زروق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية: انعكاساتها وآليات المواجهة.

2- أنس أكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي / دراسة مقارنة، الجنان للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2008.

- عمروش عبد الوهاب:الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية.
- عياد محمد سمير: سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة.
- الشاقوري عبد القادر، احميدي بوجلطية: الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: الأسباب وسياسات المواجهة.

- أحمد كاتب: الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية: دراسة في سياسة الجوار الأوروبي.
- في كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط، مجموعة باحثين، ابن النديم للنشر، دار الروافد الثقافية، 2014.

3- كريمة بونمره بن سلطان: إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا، مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادي لأفريقيا،الرياض، 2104.

4- منتصر سعيد حمودة: الإرهاب الدولي: جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة،2006.

5- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض عبد الكريم: الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز دراسات البحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

6- عبد الفتاح العموص: المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية، تونس، جامعة صفاقس، كلية الاقتصاد،2003.

7- بشارة خضر: أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995 – 2008)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

8- بن عمر عبد المنير، فيساح جلول: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهم أسبابها ودوافعها.
- عبديش صونيه وآخرون: انعكاسات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي والخارجي للدول.في أعمال المؤتمر الدولي (ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات)،المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا ،2019.

9- فاطمة ابشر، أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور/الجلفة/ الجزائر، 2020.

10- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزو وزو، الجزائر، 2014.

11- سامي جاد عبد الرحمن واصل: إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة عين شمس،القاهرة ،2003 .

12- يوسف داود كوركيس: الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه، عمان، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع،2001.

13- دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية لسياسات العامة، العدد 5 ، أكتوبر 2014 .

14- سعاد مباركي، ليلي مداني، إدارة الهجرة الدولية كمشروع هيمنة: دراسة حالة الاتفاق العاملي للهجرة ، مجلة السياسة الدولية، المجلد 5 ، العدد 3 ، 2021 .

15- خالد حساني، إشكاليات نظرية في مفهوم التدخل الإنساني، مجلة المستقبل العربي، العدد 425 ، 2014 ، بيروت.

16- جغام محمد، بن عطا الله بن علية: حقوق المهاجرين غير الشرعيين بين اعتبارات عالمية حقوق الإنسان والمقاربات الأمنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلد 4، العدد1،2019.

17- أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021 https://studies.aljazeera.net/ar/article/4988.

18- خليل حسين: السيادة في النظام الدولي الجديد،2006 ، http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post_1070.html .

19- سيلفيا كولومبو: سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة الخارجية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2016 https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/edaissue10euexternalmigrationpolicyarabic.pdf?sfvrsn=2.

20- مايكل ماكنيري وآخرون: تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط: منظور تحليلي، منتدى التبصر المتوسطي https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE222/RAND_PE222z1.arabic.pdf.

21- أمينة عثمان زيكوفيتش: تأثير النزاعات والأوبئة على أزمة الهجرة في منطقة البحر المتوسط،2020
https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%81/.

22- عزيزة محمد على بدر: تيارات الهجرة إلى أوروبا وملامح التركيب الديموغرافي للمغتربين: حالة شمال أفريقيا الدلالات والنتائج، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2007.

23- كريمة القري: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: أبعاده وتأثيره على المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (Escwa) . https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Migration%20PPP.pdf

24- تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 ، المنظمة الدولية للهجرة . https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9_%D8%A8%D9%88%D8%B6%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86 .